

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1626

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 28 حزيران/يونيه 2022، الساعة 10/10

الرئيس: السيد بول إمبول لوسوكو إيفامبي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة 1626 لمؤتمر نزع السلاح. الزملاء الموقرون، إنه لشرف لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتولى رئاسة المؤتمر. وأود أن أقترح أن يكون جدول أعمالنا لجلسة هذا الصباح على النحو التالي: أولاً، بيان من الرئيس؛ ثانياً، بيانات الوفود؛ ثالثاً، الهيئات الفرعية والتقارير؛ وأخيراً، مسائل أخرى. وسأبدأ بالإدلاء ببيان بصفتي رئيساً. وستلي ذلك بيانات الوفود الراغبة في مخاطبة المؤتمر في إطار البند 2. ثم سنستمع إلى منسقي الهيئات الفرعية والمشاركين في الجلسة العامة، ونختتم ببند المسائل الأخرى.

أيها الزملاء الموقرون، اسمحوا لي الآن أن أدلي ببيان بمناسبة انعقاد هذه الجلسة العامة الأولى برئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قلت، إنه لشرف لي ومن دواعي سروري الحقيقي أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع المقبلة. وقبل أن أواصل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير هان تاي سونغ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأهنته على عمله الممتاز خلال رئاسة بلده لمؤتمر نزع السلاح، وأيضاً جميع الرؤساء الآخرين للمؤتمر هذا العام. فقد مهدوا الطريق لنا ولعملنا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية عضو في مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه في عام 1979، ولكن هذه هي المرة الثانية فقط التي تتولى فيها الرئاسة. وتتهج جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً لالتزاماتها الدولية ومن أجل إعطاء فرصة للسلام والأمن في العالم، سياسة متينة بشأن تحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، فضلاً على المسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتظل مسألة الألغام المضادة للأفراد وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من الأسلحة التقليدية مصدر قلق كبير لبلدي. وهذه الحالة هي السبب وراء المقاومة التي تمارسها بعض الجماعات المسلحة المتمردة، الأجنبية منها والوطنية على حد سواء، التي تُشكّل وتُفكّك، خاصة في الجزء الشرقي من بلدي، وفقاً لمصالح شبكات الجهات الداعمة لها. ولقد أصبح نشاط الجماعات المسلحة تجارة مربحة في بلدي، بتواطؤ على مختلف المستويات داخل البلد وخارجه. وتزوّد هذه الجماعات بالأسلحة والذخيرة وغيرها من المعدات العسكرية الضرورية مقابل المعادن والأموال. ولحسن الحظ، فإنه بفضل العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري الذي يقوم به السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيندي تشيلومبو، رئيس الجمهورية، والحكومة بأكملها، تتعرض هذه الشبكات الشبيهة بالماфия على نحو متزايد للهزيمة والتقنيك والتتديد في جميع أنحاء العالم، مما يكسر التواطؤ على الصمت الذي كانت له آثار متعددة على مصير سكان منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة وسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة، ولا سيما النساء والأطفال.

وتشكل التهديدات القائمة والناشئة التي ينطوي عليها الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية مصدر قلق حقيقي للبلد. والبلدان النامية مثل بلدي هي الأكثر ضعفاً في الفضاء السيبراني، وهي في حاجة ماسة إلى بناء القدرات. ولهذا السبب نعتزم عقد جلسة عامة رسمية في آب/أغسطس، نناقش خلالها مسائل نزع السلاح بصفة عامة والأمن السيبراني بصفة خاصة. ويمكن أن يرأس تلك الجلسة وزير خارجية بلدي، بمشاركة متحاورين من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع المدني. وهذا يبين لكم، أيها الزملاء الموقرون، مدى الأهمية الحيوية التي تكتسبها هذه المسألة بالنسبة لحكومة بلدي. وابتغاء إعادة تأكيد التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية الثابت بالسلام والأمن الدوليين، فقد صدق بلدي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندابا، التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ووقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 20 أيلول/سبتمبر 2017. وتعتقد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن مجرد التفكير في وجود هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يزعج ضميرنا، نظراً للخطر الذي يشكله تكديس ترسانة نووية وتطويرها.

وقد أظهرت جهود التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أننا نتشارك كوكباً واحداً وأننا جميعاً معرضون للخطر. ولا أحد في مأمن إذا كان العالم بأسره في خطر، ويتطلب الأمن الجماعي نبذ الانتشار والالتزام بنزع السلاح. وكما كان من الصعب منع انتشار مرض فيروس كورونا في بلداننا، قد يكون من الصعب أيضاً تجنب عواقب انفجار نووي، سواء كان متعمداً أو عرضياً. ويرى بلدي أن الوفاء بالتزامات نزع السلاح سيسمح بتخصيص المزيد من الموارد للتنمية المستدامة والتعاون الدولي والعمل الوقائي، لا سيما للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية والإنسانية. أيها الزملاء الموقرون، إذ نواصل عملنا في مؤتمر نزع السلاح برئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سأعطي الأولوية، في إطار ولايتي والإجراءات التي سأخذها، لعمل الهيئات الفرعية والتقارير التي ستقدم إلى الجلسة العامة.

وكما تعلمون، وفقاً لبرنامج العمل المعتمد في إطار الرئاسة الصينية في بداية العام والفقرة 5 من المقرر الوارد في الوثيقة CD/2229 المؤرخة 8 آذار/مارس 2022، ينبغي أن يقدم المنسقون إلى مؤتمر نزع السلاح التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز والمتفق عليها بتوافق الآراء في الهيئات الفرعية، عن طريق الرئيس، لاعتمادها بتوافق الآراء. بيد أن الهيئات الفرعية لم تتوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن أي تقرير. ولذلك، سأعطي الأولوية لوضع الصيغة النهائية لتقارير الهيئات الفرعية واعتمادها في الجلسة العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى أنني مستعد للعمل عن كثب مع منسقي الهيئات الفرعية للاضطلاع بالولاية التي أسندها إليهم المؤتمر. وسأساعد المنسقين في عملهم حتى نهاية ولايتي.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط وبصورة بناءة في مناقشات الهيئات الفرعية بإرسال مقترحاتها بشأن التعديلات إلى المنسقين، ويفضل أن يكون ذلك كتابةً وفي أقرب وقت ممكن، من أجل مساعدتهم على الاضطلاع بالولاية التي أنطمتوها بهم، وهي ولاية إعداد التقارير. وكما أعلنت في ملاحظاتي الاستهلالية يوم الخميس، 23 حزيران/يونيه، أجرينا مشاورات مع مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة، إلى جانب الرئيسة الأخيرة للدورة السابقة والرئيس الأول للدورة المقبلة، وأيضاً مع منسقي الهيئات الإقليمية والفرعية، أمس الاثنين، 28 حزيران/يونيه. وقد مكنتنا هذه المشاورات من تكوين فكرة عن التطورات التي حصلت في هذا المجال. وبعد هذا التقييم، اتفقنا جميعاً على طريق للمضي قدماً. وبناء على ذلك، سأعطي الكلمة اليوم لكل منسق ليتكلم عن الهيئة الفرعية المحددة التي يتولى تنسيقها، في إطار البند 3 من جدول أعمالنا.

زملائي الموقرين، إنني آخذ مهمتي بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح بجدية تامة وأعترم الاضطلاع بها بكل سرور وحماس. وأعلم أن هذا الدور ليس سهلاً وأنه يتطلب الكثير من الصبر والتعاون. ولن آلو جهداً للتشاور معكم بانتظام، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل المضي قدماً في برنامج عملنا. ونحن بحاجة إلى دعمكم في هذا الشأن. ونأمل أن تكون أبواب مكاتبكم مفتوحة لنا دائماً. وسنواصل المشاورات ونكتفها إذا لزم الأمر. وعندما نستأنف العمل في آب/أغسطس، نعتزم عقد جلسة عامة في الأسبوع الأول للاستماع إلى منسقي الهيئات الفرعية، الذين ستكون تقاريرهم جاهزة، والاستماع أيضاً إلى التقارير الأخرى بشأن سبل المضي قدماً. أيها الزملاء الموقرون، كان هذا بياني إلى مؤتمر نزع السلاح. وشكراً لكم على اهتمامكم.

وانتقل الآن إلى البند 2 من جدول الأعمال. وفي إطار هذا البند، تلقت الأمانة طلبات من بعض الوفود لأخذ الكلمة. وأول المتكلمين في قائمتي هي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة مالوري ستيفارت. لك الكلمة سيدتي.

السيدة ستيفارت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئك على توليك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وإنك تضطلع بهذا الدور القيادي في فترة عصيبة ودرجة بالنسبة لنزع السلاح. وأود أن أؤكد لك التعاون الكامل للولايات المتحدة وفريقنا هنا في جنيف. وعلمت أيضاً أن هذه الجلسة العامة هي آخر جلسة يحضرها السفير الفرنسي هوانغ. ونحن نقدر كثيراً عمله وشاركته في مؤتمر نزع السلاح ونشكره على ذلك.

أيها المندوبون الموقرون، يشرفني أن أخطب هذه الهيئة خلال رحلتي الأولى إلى جنيف بصفتي مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة المكلفة بمكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال. وقد أنجزت هذه الهيئة وسابقتها، طوال تاريخها، أموراً رائعة، منها اختتام المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968، التي تشكل حجر الزاوية في نظام منع انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام 1972؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 1993؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996؛ وصكوك أخرى.

وما كان من السهل تحقيق أي من هذه الإنجازات. فقد تطلبت نقاشاً حماسياً بين المجتمع المدني والخبراء والأوساط الأكاديمية، إلى جانب دبلوماسية فطنة. وهي إنجازات ينبغي لهذه الهيئة أن تفخر بها كثيراً، ولكن يجب أيضاً أن نعترف بتدهور البيئة الأمنية الدولية وأن نلتزم، كما قال الرئيس بايدن، بعهد جديد من "الدبلوماسية الحثيثة".

وبعد أربعة أشهر من الحرب التي تعمدت القوات العسكرية الروسية شنها على أوكرانيا بلا مسوغ ومن دون سابق استقرا، تواصل روسيا قصف المدن في جميع أنحاء أوكرانيا وارتكاب أعمال عنف مروعة يومياً. ونتيجة لذلك، يواجه الأمن الأوروبي تحديات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. واستخدام روسيا للظل النووي هو أيضاً أمر مثير للقلق. وتبقى الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع، بيد أن روسيا لم تبد أي مؤشرات توحى بأنها مستعدة للدخول في المفاوضات بجدية. ونحث روسيا على وقف غزوها الوحشي غير القانوني فوراً وسحب قواتها ومعداتها العسكرية بالكامل من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً.

ولحسن الحظ، وكما أوضحت وكالة وزارة الخارجية الأمريكية بوني جنكينز أمام هذه الهيئة قبل بضعة أشهر فقط، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف والدولية، مثل مؤتمر نزع السلاح، توفر محفلاً للعمل معاً، حتى في أحلك الأوقات، من أجل التصدي للتحديات العالمية المعقدة عن طريق الحوار والعمل المنسق.

وربما تكون المناقشات داخل الهيئات الفرعية الخمس، التي تختتم أعمالها هذا الأسبوع، قد بدأت بالبيانات المتوقعة بشأن المواقف الوطنية، ولكنها اتسمت في عدة حالات بالصراحة وشحذ الفكر. وعلى الرغم من أن هناك بالتأكيد اختلافاً في وجهات النظر، فإن الولايات المتحدة تتفهم وتقدر الرغبة الجماعية في النهوض بأهداف نزع السلاح النووي. وسنتخذ خطوات طموحة وواقعية وعملية لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما يتسق مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع التسليم بأن التطورات الحاصلة في البيئة الأمنية تجعل تحقيق هذا الهدف أكثر صعوبة وأشد إلحاحاً.

وقال رئيس الولايات المتحدة جون ف. كينيدي: "لا ينبغي أبداً أن نتفاوض بدافع الخوف، ولا ينبغي أبداً أن نخاف من التفاوض". وتظل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أساسية نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، وبعد أكثر من 25 عاماً، لم يف هذا المؤتمر بعد بولايته، ويمكن القول إن ذلك يعود إلى الخوف من التفاوض. ولكن ما الذي يدعو إلى الخوف من فرض حظر يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية بعد التفاوض عليه جيداً؟ وهل يوجد هنا من يعتقد أن العالم الذي تتوافر فيه المزيد من المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة هو عالم أكثر أماناً؟ ويجب على هذه الهيئة أن تمضي قدماً في هذا العمل وأن تشرع، بعد طول انتظار، في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سأعيد تأكيد الموقف الذي طرحته الولايات المتحدة في مناقشات الهيئة الفرعية ومفاده أن الوقت قد حان لكي ينشئ مؤتمر نزع السلاح اللجنة المخصصة التي اتفقت عليها في عام 1995 للتفاوض على وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وينبغي أن ننشئ هذه اللجنة في العام المقبل.

وفيما يتعلق بعملنا في مجال الفضاء الخارجي، يجب أن نكون مدركين للأحداث الجارية في هذا المجال التي تحدث تغييرات جذرية في العالم. فمن التنبؤ بالطقس إلى الملاحة والاتصال، يعد الفضاء أداة أساسية تؤدي إلى تحقيق الرخاء والأمن لجميع الدول.

وتعتقد الولايات المتحدة أن أفضل الحلول من الناحية العملية في الأجل القريب لتعزيز استقرار الفضاء وأمنه تشمل وضع معايير للسلوك المسؤول تتعلق بالأمن القومي في مجال الفضاء. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أجرى الاتحاد الروسي تجربة خطيرة وغير مسؤولة لصاروخ مضاد للسواتل، مما أدى إلى تكوين سحابة من الحطام ستعرض السواتل والأجسام الفضائية الأخرى والرحلات البشرية إلى الفضاء للخطر لسنوات عديدة.

وفي أعقاب هذه التجربة المتهورة، أعلنت نائبة الرئيس هاريس في 18 نيسان/أبريل أن الولايات المتحدة تلتزم بعدم إجراء تجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل. ونعتقد أن الخطر الناتج عن الحطام الخطير الذي يخلفه هذا النوع من التجارب شديد للغاية وأن الآثار المحتملة على مصالحنا الجماعية في الفضاء كبيرة جداً بحيث لا ينبغي للبلدان أن تجري مثل هذه التجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل.

ونعتقد أن اللغة التي صاغت بها الولايات المتحدة التزامها مفهومة وواضحة. وقد التزمنا باتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها وتحسين استقرار البيئة الفضائية. ونرحب بأن تعترف جميع الدول أيضاً بأن إجراء تجارب للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل أو مواصلة إجراء المزيد منها ليس من مصلحة أحد، وبأن نتعهد بهذا الالتزام إلى جانبنا.

ونرحب أيضاً بالمناقشات الجارية هنا في مؤتمر نزع السلاح في الهيئة الفرعية 2 المعنية بالفضاء الخارجي. ونعتقد أن أي نهج شامل لمنع نشوب النزاعات في الفضاء الخارجي يجب أن يتضمن مناقشات بشأن معايير السلوك المسؤول والشفافية وتدابير بناء الثقة. ولهذا السبب نرحب بالعمل الجاري في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية، الذي تترأسه شيلي باقندار.

وخارج مؤتمر نزع السلاح، تواصل الولايات المتحدة العمل مع حلفائها وشركائها للنهوض بالمبادرات التي تعزز الأمن الدولي وتوطد المؤسسات المتعددة الأطراف وتقلل من المخاطر. ففي هذا الشهر، على سبيل المثال، كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تعلن عزمها على التوقيع على الإعلان السياسي الذي تقوده أيرلندا بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويعزز هذا الإعلان التدابير العملية والواقعية التي يمكن للدول أن تنفذها بسهولة لتعزيز تطبيقها للقانون الدولي الإنساني وتحسين حماية المدنيين في النزاع المسلح. كما سينشئ الإعلان آلية تتيح للجيش من جميع أنحاء العالم تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وحماية المدنيين. ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا في تأييد هذا الإعلان.

وفي وقت سابق من هذا العام، أكملت الولايات المتحدة استعراض الوضع النووي لعام 2022 بالتشاور الوثيق مع الوكالات الشريكة والخبراء الخارجيين والحلفاء والشركاء الدوليين. وفي خضم البيئة الأمنية السائدة، يمثل استعراض عام 2022 نهجاً متوازناً شاملاً لاستراتيجية الولايات المتحدة وسياساتها ومواقفها وقواتها في المجال النووي. ولا يزال الحفاظ على رادع نووي مأمون وآمن وفعال والالتزامات قوية وذات مصداقية للردع الفعال يمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة. ووفقاً لتوجيهات رئيسنا، يتخذ الاستعراض أيضاً خطوات للحد من دور الأسلحة النووية ويوازن بين متطلبات الولايات المتحدة المتصلة بالردع والنهج الواجب اتباعها للحد من خطر نشوب حرب نووية وبروز الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن الدور الأساسي لأسلحة الولايات المتحدة النووية هو ردع الهجمات النووية على الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا. ولن ننظر الولايات المتحدة في استخدام الأسلحة النووية إلا في الظروف القصوى للدفاع عن المصالح الحيوية الخاصة بها وحلفائنا وشركائنا.

وفي العام الماضي، أعلنّا عن العدد الإجمالي للأسلحة النووية الموجودة في مخزوننا، تعبيراً عن حسن نوايانا وعن التزامنا بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى أيلول/سبتمبر 2022، يتكون مخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية من 3 750 رأساً حريبياً، ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 88 في المائة تقريباً مقارنة بالحد الأقصى المسجل في عام 1967. فمخزوننا في أدنى مستوى له منذ ذلك الحين. وسنواصل التأكيد على الاستقرار الاستراتيجي، والسعي إلى تجنب سباقات التسلح المكلفة، وتيسير ترتيبات الحد من المخاطر وتحديد الأسلحة حيثما تسنى ذلك.

فما السبيل إذن لتحقيق ذلك؟ تعتبر إدارة بايدن-هاريس أن تحديد الأسلحة والردع المتكامل متعاضان ومتداخلان. فهما يمثلان عنصرين متكاملين في استراتيجية كلية شاملة لمنع الحرب وتجنب سباقات التسلح ووقف انتشار الأسلحة النووية.

وكما تعلم هذه المجموعة جيداً، يمكن أن يتخذ تحديد الأسلحة أشكالاً عديدة لينفذ في العديد من السياقات المختلفة. وتشمل هذه الأشكال تدابير الإسناد والمساءلة، وآليات الشفافية وبناء الثقة، وقنوات الاتصال الموثوقة وذات المصادقية، والبيانات المشتركة، والالتزامات الأحادية أو المتبادلة غير الملزمة، وبطبيعة الحال، الاتفاقات الدولية التي يمكن التحقق منها. وقد نجحت جميع هذه الأدوات، وسنواصل القيام بدورنا للحد من المخاطر وإشراك البلدان الأخرى في وضع المزيد من التدابير.

ولحسن الحظ، يجري الاضطلاع بذلك العمل بالفعل عن طريق مبادرات مثل تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. ويسعى الحوار الجاري في إطار مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي إلى إيجاد سبل جديدة للتغلب على العقبات التي تعترض إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي بالتركيز على الظروف الحقيقية التي تؤثر على البيئة الأمنية الدولية وتؤدي إلى اعتماد بعض الدول على الردع النووي. وعلاوة على ذلك، تقدم الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي حلاً ملموساً لبعض التحديات الرئيسية التي تعترض الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، أسهمت هذه الشراكة في تطوير التفاهات المفاهيمية والعملية اللازمة للنهوض بنزع السلاح النووي.

وفي الواقع، وإذ نتكلم الآن، تواصل هذه الشراكة الاضطلاع بعملها القيم بعقد أول عملية محاكاة بالحضور الشخصي في بروكسل منذ حدوث الجائحة. وسيجري المشاركون تفتيشاً سورياً لنقل الرؤوس الحربية النووية من موقع نشر نشط إلى مرفق للتخزين الطويل الأجل. كما سيجانون تفتيشاً للرؤوس الحربية التي توجد في ذلك المرفق الخاص بالتخزين الطويل الأجل والتفكيك والتي لم يُتحقق منها من قبل. ويجب علينا أيضاً أن نواصل تأييد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن نعمل على تحقيق دخولها حيز النفاذ. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق هذا الهدف، ألا وهو الحصول على التصديقات من جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، التي لم يوقع بعضها حتى على المعاهدة، يجب ألا ننسى أن بدء النفاذ لا يمكن أن يتحقق ببلد واحد بمفرده.

وإذ نقرب من موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس، سنسعى إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية قائمة على توافق الآراء. وينبغي لنا أن نركز على المسائل التي توحدنا جميعاً. ونحن نرى أن المؤتمر الاستعراضي سينجح في حال أعادت الأطراف تأكيد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأقرت بفوائده الدائمة، والتزمت من جديد بالحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه.

ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل غزو روسيا لأوكرانيا، الذي يجسد عدم وفاء روسيا بالضمانات الأمنية التي قدمتها لأوكرانيا عندما انضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعين أيضاً على الدول الأطراف في هذه المعاهدة أن ترد على تلويح روسيا المتهور وغير المسؤول بأسلحتها النووية ونشر معلومات مضللة عن احتمال استخدام أسلحة للدمار الشامل تقوض جهودنا لإحراز تقدم في نزع السلاح.

ولكن نجاح المؤتمر الاستعراضي يمثل أولوية هامة وكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة. وسنعمل مع جميع الأطراف المهمة بالنهوض بأهداف واقعية وقابلة للتحقيق، وسنشارك بصورة بناءة في جميع ركائز المعاهدة الثلاث. وينبغي لنا إجراء استعراض صادق لسير المعاهدة، بما في ذلك التحديات التي تواجه تنفيذها والسلام والرخاء المشتركين اللذان عززتهما. وينبغي أن يكون التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء هو هدفنا وألا نسمح للمسائل الخلافية بأن تمنعنا من تعزيز المعاهدة والحفاظ عليها.

حضرات المندوبين الموقرين، نحن متمسكون بالتزامنا ومستعدون للعمل مع جميع البلدان بشأن تدابير الحد من المخاطر وتمكين إحراز تقدم حقيقي نحو عالم أقل اعتماداً على الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشكر سفيرة الولايات المتحدة، وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، الزملاء الموقرون، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بأحر التهاني إلى السفير بول إمبرول لوسوكو إيفامبي بمناسبة توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بولايته.

سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة لأن هذه ستكون المرة الأخيرة التي أشارك فيها في أعمال محفلنا. وبعد أربع سنوات في جنيف وما يقرب من 20 سنة كُرسيت إلى حد بعيد لشؤون نزع السلاح، أغادر وأنا أشعر بشيء من التأثير. وإن الساعات الطويلة التي قضيتها في هذه القاعة، والجلسات التي حضرتها، والمناقشات التي شاركت فيها لم تولد لدي شعوراً بأن مجال نزع السلاح قد وصل إلى طريق مسدود - بل على العكس تماماً. وقد يبدو هذا واضحاً، ولكن من الجدير إعادة التأكيد على أن تعددية الأطراف هي الحل الوحيد. فلا غنى لنا عن تعددية الأطراف، وعاجلاً أم آجلاً، سنجد أنفسنا نعتمد على هذا المفهوم العظيم لبناء عالم أفضل. وهل ينبغي لنا أن نياس من الجهود الرامية إلى إيجاد سبل أخرى لحل مشاكل عالماً غير سبل الهيمنة أو العنف أو الحرب؟ فالفقر والحرب ليسا حتميين؛ بل هما نتائج قاسية للمنطق المنحرف الذي يجب أن نواجهه معاً. وأي شيء أبسط من تطلعات شعوبنا؟ فهي تريد أن تعيش بحرية، وألا تخشى على أمنها، وأن تحصل على المعرفة، وأن تحمي مبادئ الماضي التي تحققت بعد المذابح الجنونية التي ارتكبت إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية وحروب إنهاء الاستعمار التي أعقبتها. وتريد شعوبنا أن تترك لأطفالها عالماً صالحاً للعيش فيه. وأعتقد أن كل واحد منا - دبلوماسيون من جميع القارات، وآباء وأبناء آبائنا - مقتنع بأن السلام ممكن. وبهذا المعنى، فإن المهنة التي نمارسها تحتفظ بكل نبلها وكل قوتها، وفي الوقت الذي يُسمع فيه صوت البنادق كل يوم بصورة مأساوية على بعد بضعة مئات من الكيلومترات من نعيم جنيف، فإن من واجبنا أن ننكاتف.

وما ينبغي لنا أن نفسح المجال للتشاؤم، بل يجب علينا أن نبحث عن حلول لوقف هذه الدوامة المفرغة. وبالمثل، ما زلت أعتقد أن نزع السلاح، بأوسع معانيه، فكرة عظيمة لا غنى لنا عنها إذا أردنا أن نجنب أنفسنا معاناة هائلة لا مبرر لها. وهو ضروري لتحقيق ذلك السلام الذي نطمح إليه جميعاً، ولكن ما الذي نتكلم عنه بالضبط؟ ألم يحن الوقت لنتوقف ونتساءل لماذا لم يعد بإمكاننا الاتفاق على بدء مفاوضات رئيسية بشأن معاهدة نزع السلاح؟ وبعد تفكير رصين، يبدو لي أن المناقشة أصبحت في السنوات الأخيرة غارقة في التلميح إلى النوايا التي قد تكون مبررة ولكنها غير كافية للمضي قدماً بقضية نزع السلاح. فعلى سبيل المثال،

يبدو لي القول بأن الأسلحة هي غير إنسانية بطبيعتها هو قول يخالف الصواب، لأن الإنسان للأسف هو ما هو عليه: حيوان غير كامل لا يسعه إلا أن يحصل على الأدوات والتقنيات ليبقى على قيد الحياة، ولكن أيضاً ليقتل. ويعد سباق التسلح مشكلة استراتيجية، ولكنه قبل كل شيء مشكلة تتعلق بقدرتنا على صنع وتطوير تكنولوجيات أقوى من أي وقت مضى من دون إمكانية العودة إلى الوراء. ويبدو لي أن هذه الحقيقة الواضحة غالباً ما تكون مغيبّة، بل منكّرة، في مناقشاتنا، مما يولد وهماً بأننا نستطيع إلغاء اختراع ما هو موجود أصلاً.

ومن ناحية أخرى، فإن الاستسلام لهذا التصعيد التكنولوجي في تطوير الأسلحة وترك المجال مفتوحاً لعلاقات القوة الجامعة هو بالضبط ما رفضنا القيام به بعد عام 1945، عندما حاولنا إيجاد حلول تنظيمية لضبط هذه التطورات. وقد فعلنا ذلك عن طريق التفاوض على المعاهدات، التي وإن كانت ربما ناقصة من وجهة نظر أخلاقية، لكنها فعالة وواقعية وتأخذ في الاعتبار الطبيعة الحقيقية للعلاقات بين الدول، من دون أي سذاجة. ولا يكفي الواجب الأخلاقي لنزع السلاح لتحقيق التقدم. والبيان ليس معاهدة لنزع السلاح. وتظل معاهدة نزع السلاح، من دون استثناء، عقداً بين الأطراف يستند إلى مصالح مفهومة جيداً وينطوي على إمكانية استخدام قيود متبادلة وقابلة للتحقق منها. فهي مهمة معقدة وتقنية وطموحة، تمكن أسلافنا من إنجازها هنا في هذه القاعة بالذات. ويتعين علينا أن نحیی هذا النوع من الحرفية، بالمعنى النبيل للمصطلح، من أجل إحياء الأمل في تنظيم سباق التسلح هذا، الذي ليس سوى امتلاك القدرة على تطوير تكنولوجيات غالباً ما تفوقنا، بالوسائل القانونية. وهذا الأمر، وإن كان صعباً، ليس مستحيلاً. وقد بدأ عمل هام بشأن مسألة السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، وتطوير التكنولوجيات الحيوية، والاستقلال الذاتي في نظم الأسلحة، والأمن السيبراني. وفتحت فصول جديدة في مجال نزع السلاح، وأنا واثق من أنها ستؤدي إلى إبرام اتفاقات جديدة من أجل السلام والأمن للجميع.

وقد تشرفت برئاسة العديد من الجلسات الهامة، واليوم أود أن أشكركم جميعاً، زملائي الأعزاء، على الثقة التي منحتوني إياها بتكليفني بهذه المهام. وبذلت في كل مناسبة من تلك المناسبات قصارى جهدي للنهوض بقضية نزع السلاح. وربما لم يكن الأمر مثالياً، لكنني سخرت لهذه القضية كل طاقتي وقناعاتي. وأشعر أيضاً أنني عرضت مواقف بلدي بأمانة وشرحتها دون أن أسعى أبداً إلى فرضها. ولا تدعي فرنسا أنها تملك الحقيقة بشأن أفضل السبل لتعزيز السلام. ومع ذلك، لا يزال بلدي، بسبب تاريخه، يعتزم اقتراح حلول ذات صلة تستند إلى القانون وإلى حاجتنا إلى بناء هذه الثقة العالمية التي نحتاجها أكثر من أي وقت مضى. ولدينا هذه الفرصة لتشكيل مجتمع من ذوي النوايا الحسنة. وحتى لو اختلفنا حول كيفية المضي قدماً، فإننا ننتشاطر نفس الأهداف، وهذا هو المهم في نهاية المطاف. وإنني أغادر والحزن يعتصرني، ولكنني أعلم أن خليفتي موجودة هنا وأنها ستستخدم كل طاقتها وشجاعتها للنهوض بقضيتنا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الكلمة الأخيرة لأتوجه بخالص الشكر لوفد بلدي. فقد ساعدوني ودعموني دائماً في الاضطلاع بمهامي، وأنا ممتن لهم على ذلك. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر جزيل الشكر سعادة السفير على أنك وهبت شبابك وحياتك لقضية نزع السلاح العادلة والنبيلة. وكما ذكرت، يجب أن ننظر مرة أخرى إلى الطموحات التي من أجلها أنشئ هذا المؤتمر، حيث أنشئ تحديداً من أجل نزع السلاح ومن أجل السلام والأمن الدوليين اللذين نحتاج إليهما جميعاً. وكما ذكرت، يجب أن نترك لأطفالنا مستقبلاً آخر؛ عالم وبنية يمكنهم العيش فيهما بسلام. وأشكر على العمل الذي أنجزته. ونحن سعداء لأن لديك من سيخلفك، وهذا هو الأهم. وبالتأكيد سنلتقي مرة أخرى في مكان ما.

الزملاء الموقرون، لقد انتهينا للتو من البند 2 من جدول الأعمال وسننتقل الآن إلى البند 3 المتعلق بالهيئات الفرعية. وكما قلت في ملاحظاتي الاستهلالية، اجتمعنا أمس مع منسقي الهيئات الفرعية والرؤساء الخمسة الآخرين للمؤتمر. وأجرينا تقييماً للحالة ونظرنا في الخطوات المقبلة. وقلنا إنه سيكون من المفيد أن يبلغ المنسقون المؤتمر في جلسة عامة بالحالة الراهنة وخطوات المتابعة المزمع اتخاذها. ولذلك سأعطي الكلمة لمنسقي الهيئات الفرعية.

ولكن قبل ذلك، هناك وفدان يرغبان في أخذ الكلمة. أرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تود ذلك. فإذا كانت المسألة تتعلق بالهيئات الفرعية، أعتقد أننا سنستمع إلى المنسقين قبل الرد على بياناتهم. وأما إذا كانت المسألة تتعلق ببند جدول الأعمال اللذين نوقشا آنفاً، فإنني أعطي الكلمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يقدم لك بأحر التهاني على توليك رئاسة هذه الهيئة الموقرة في منعطف حرج. وأود أن أشرك، سيدي الرئيس، على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى وفد بلدي تقديراً للدور الذي اضطلع به خلال فترة رئاسته. كما أود أن أؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل لك في الاضطلاع بمهامك.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل لخطة العمل التي أوضحتها للتو. ويأمل وفد بلدي أن تؤتي قيادتكم المحنكة ونهجكم القائم على النتائج ثمارهما في عمل مؤتمر نزع السلاح هذا العام، ولا سيما عمل الهيئات الفرعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعطي الكلمة الآن لألمانيا.

السيد غوبل (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أعتذر سيدي الرئيس عن أخذ الكلمة في هذا الوقت، ولكنني لا أعرف ما إذا كانت ستتاح لي الفرصة للتكلم بعد تقرير المنسقين لأن لدي التزامات أخرى. وأود في البداية أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي في هذه المهمة الهامة في وقت اعتبره حاسماً لعملنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضاً في هذه اللحظة أن أشكر منسقي الهيئات الفرعية على عملهم الممتاز وأن أؤكد لهم استعداد وفد بلدي لمواصلة العمل البناء في الجلسات المقبلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقارير المقدمة حتى الآن. وقد كان نجاحنا في تنظيم عملنا هذا العام إنجازاً كبيراً ينبغي أن نستفيد منه استفادة كاملة. ومما يشجعنا بالتأكيد ببيانك، سيدي الرئيس، وانخراطك في هذا الصدد.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضاً أن أغتنم فرصة أخذ الكلمة لأشكر زميلي الفرنسي، السفير هوانغ، على البيان الذي أدلى به للتو. إنها لحظة حزينة حقاً أن نفقدك، لكنني أعتقد أنها لحظة فيها أيضاً جانب إيجابي، وهو بالتأكيد عبارات الفراق التي وجهتها لنا وبطبيعة الحال العمل الذي أنجزته طيلة هذه السنوات الأربع. وأشرك خالص الشكر. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الوفد الفرنسي الجديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد ألمانيا وأعطي الكلمة الآن لوفد شيلي.

السيدة موراغا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أشرك سيدي الرئيس. وفيما يتعلق بتنسيق الهيئات الفرعية، وبكل وضوح وإيجاز سيدي الرئيس، ترى شيلي أن ولاية المنسقين لا تنتهي بنهاية جلسة العرض الرابعة، بل تمتد إلى أبعد من ذلك لتشمل بذل كل ما هو ممكن للتوصل إلى اتفاق بشأن النص.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نتلقى خلال هذا الأسبوع التعليقات المكتوبة من الوفود على المسودة الأولى التي قدمناها. وحالما نتلقى جميع التعليقات المكتوبة، سنتمكن من طريق المشاورات الثنائية من صياغة مسودة جديدة لينظر فيها في الجلسة العامة. واسمح لي أيضاً، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديري وشكري للوفود للروح البناء والمرنة التي أبدتها في التعليقات المكتوبة والشفوية التي قدمتها لنا بشأن المسودة الحالية.

ويحدونا أمل حقيقي في أن نتمكن من تقديم وثيقة تحظى بقبول المؤتمر وتعتبرها جميع الوفود أنها تعكس موقفها. وأستأذنك سيدي الرئيس لأعتم فرصة أخذ الكلمة أيضاً لأعرب عن شكري للسفير هوانغ على العمل الذي أنجزه وعلاقة الصداقة القائمة بيننا، حيث تعلمت منه الكثير شخصياً، ووسّع نظرتي إلى العالم، وساعدني بلا شك على أن أصبح دبلوماسياً أفضل.

شكراً لك السفير هوانغ على كل العمل الذي أنجزته. وسنفتدك كثيراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة شيلي، وهي أيضاً منسقة الهيئة الفرعية 3. وسنستمع الآن إلى ممثل الجزائر، منسق الهيئة الفرعية 1.

السيد سوام (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب لك، باسم وفد بلدي، عن أحر التهاني على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لك دعمنا وتعاوننا الكاملين في الاضطلاع بمهامك. وبصفتي منسقاً للهيئة الفرعية 1 المعنية بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، يثلج صدري بصفة خاصة الروح الإيجابية والبناءة للدول الأعضاء وعبارات الدعم الموجهة لمنسقي الهيئات الفرعية من قبل رؤساء هذه الدورة والرئيسة الأخيرة لدورة عام 2021 والرئيس الأول لدورة عام 2023، خاصة بعد الاجتماع التنسيق الذي عقدناه أمس. وعلى هذا النحو، فإن خيار الاستمرارية يتخلل العبارات العديدة المؤيدة لزيادة الجهود الرامية إلى ضمان نجاح الهيئات الفرعية في عملها والنهوض بالعمل الموضوعي للمؤتمر، وفقاً للولاية المسندة إليه بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2229.

وفيما يتعلق بالهيئة الفرعية 1، بدأنا النظر في مشروع التقرير النهائي في الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في 16 حزيران/يونيه، سعياً إلى تعزيز التقارب مع مراعاة آراء الوفود ومواقفها بأمانة وبطريقة موضوعية وشاملة ومتوازنة. وأتاحت هذه العملية إجراء تبادل بناء لوجهات النظر يمكن أن يكون مثمراً إذا كانت هناك استمرارية في البحث عن حلول توفيقية. ونظراً لضيق الوقت خلال هذه الجلسة الأخيرة، دعوت الوفود إلى إرسال تعليقاتها واقتراحاتها إلي بشأن الجزء المتبقي من الوثيقة قيد النظر. واستناداً إلى المناقشات التي أجريناها في القاعة والإسهامات المكتوبة التي تلقيتها، يقوم وفد بلدي حالياً بوضع الصيغة النهائية لنسخة منقحة ستعم قريباً للنظر فيها في جلسة غير رسمية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن استعدادنا لمواصلة جهودنا على نحو يشمل الجميع ويتسم بالشفافية بالعمل مع جميع الوفود للتوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن. وإنني أعول على مرونة جميع الأعضاء وإسهامهم القيم في الجهد الجماعي، مع تفضيل الحلول التوفيقية حفاظاً على المصالح الحيوية للجميع. وستبلغكم الأمانة بالجلسات غير الرسمية التي سنعدها خلال هذه المرحلة النشطة التي نسعى فيها إلى تحقيق توافق في الآراء.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإشادة بعمل السفير الفرنسي لدى المؤتمر، متمنياً له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الجزائر، منسق الهيئة الفرعية 1، وأعطي الكلمة لسفير إندونيسيا، منسق الهيئة الفرعية 4.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئك، سعادة السفير إيمبول لوسوكو إيفامبي، على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لك كل التوفيق، وأؤكد لك دعمنا وتعاوننا.

وفيما يتعلق بالهيئة الفرعية 4، يسرني أن أبلغك سيدي الرئيس بأننا عممنا المسودة الأولية لتقرير الهيئة الفرعية 4 في 20 حزيران/يونيه، وتلقينا إسهامات من عدة وفود، ونحن ممتنون لها. وقد أرسلنا صباح اليوم المسودة المنقحة إلى الأمانة لتعميمها على الأعضاء للنظر فيها. وأود أن أؤكد لك سيدي الرئيس أننا بذلنا قصارى جهدنا لنراعي أكبر قدر ممكن من إسهامات مختلف الأطراف. ونأمل أن تشكل المسودة المنقحة أساساً كافياً لمداولاتنا بعد ظهر اليوم.

سيدي الرئيس، سنعقد جلستنا الرابعة بعد ظهر اليوم. ونتطلع إلى الاستماع إلى مزيد من الآراء من الوفود خلال الجلسة، وبعد ذلك، إذا كان لا يزال لدينا متسع من الوقت، سنشرع في استعراض مشروع التقرير جزءاً جزءاً. ويحدونا الأمل في الاتفاق على مشروع التقرير اليوم، ولكن إذا لم نتمكن من ذلك، فإننا سنبدل قصارى جهدنا للاتفاق على أكبر عدد ممكن من الفقرات. وسنترك الفقرات المتبقية المعلقة بغية إجراء مزيد من المشاورات بشأنها بأي شكل يتيح النظام الداخلي ويتفق عليه جميع الأعضاء. وفي هذا الصدد، أود أن ألتزم بدعمك الكريم، سيدي الرئيس، وبالطبع دعم أعضاء مؤتمر نزع السلاح، في وضع الصيغة النهائية لمشروع التقرير.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مرة أخرى أن هذا التقرير ملك لأعضاء مؤتمر نزع السلاح. ومن واجبي أن أيسر التعبير عن كل رأي من آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح وأن أتأكد من أن كل دولة عضو لها نفس الشعور بأن هذا التقرير ملك لها.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر من خالك سيدي الرئيس جميع المندوبين على التزامهم بتهيئة مناخ إيجابي خلال مداوات الهيئة الفرعية 4.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً سعادة السفير. ونتمنى لك كل النجاح في الجلسة العامة الرابعة اليوم. ونأمل أن يكون اليوم يوم نصر وأن تكون الهيئة الفرعية 4 أول هيئة فرعية تتوصل إلى توافق في الآراء. وهذا أمر ممكن. وأعطي الكلمة الآن لوفد بيلاروس.

السيد بيتاليف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أشكر سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة، وأيضاً على الدعم الذي تقدمه لعمل المنسقين. كما أشكر جميع الوفود على النهج البناء الذي اتبعته خلال عمل الهيئة الفرعية 5، التي أتولى تنسيقها.

أيها الزملاء الموقرون، كما تعلمون، عُمت في الأسبوع الماضي، بمساعدة الأمانة، المسودة الأولى من مشروع التقرير التي أعدتها لتكون أساساً لمناقشاتنا المقرر إجراؤها يوم الخميس في الجلسة الرابعة للهيئة الفرعية. وأنا على استعداد لتلقي الملاحظات والتعليقات والاقتراحات المكتوبة من جميع الوفود المهتمة. وإذا تلقيت أيها منها، فساخذها في الاعتبار وسأحاول إدراجها في مشروع التقرير الذي سيعرض للمناقشة يوم الخميس. وإذا لم ألق أيها منها، فسنناقش يوم الخميس مشروع التقرير بصيغته المعممة في الأصل.

وآمل أن نتمكن يوم الخميس من العمل على مشروع القرار بطريقة بناءة وتحقيق النجاح. وإذا لم نتمكن، لأي سبب من الأسباب، من إكمال عملنا بشأن مشروع التقرير في جلسة يوم الخميس، فإنني على استعداد، بصفتي منسقاً، لوضع الصيغة النهائية للمشروع، إذا كانت الوفود تعتبر الأمر لازماً وضرورياً، ومواصلة العمل عن طريق مشاورات غير رسمية أو أي شكل آخر يراه المؤتمر ممكناً ومناسباً.

وأنا واثق من أننا سنتمكن في نهاية المطاف من تحقيق نتيجة إيجابية وبناءة في هذا الصدد. وأشكر جميع الوفود مقدماً على عملها وإسهامها النشط والبناء في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لك. وأتمنى لك أيضاً التوفيق في جلسة الخميس، على أمل أن تكون كذلك فرصة لبناء توافق في الآراء. وسنستمع الآن إلى سفير إسبانيا، منسق الهيئة الفرعية 2.

السيد سانتشيث دي ليرين غارثيا - أوبييس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمح لي أن أهنئك مرة أخرى على توليك الرئاسة وأن أعرب لك عن دعمي ودعم وفد بلدي الكاملين. وأنا ممتن للغاية للاجتماع الذي عقدناه بالأمس، حيث كانت لديك الشجاعة لجمع جميع المنسقين حول طاولة واحدة حتى تمكنا، على الرغم من الصعوبات، من إيجاد أرضية مشتركة والاتفاق على الإجراءات.

وفيما يخصني، فقد عقدنا الجلسة الأخيرة للهيئة الفرعية 2 قبل أسبوع واحد بالضبط. وكانت جلسة مثمرة. وعملنا على 23 فقرة من أصل 25 فقرة من التقرير، حيث تمكنت من الحصول على عدة إسهامات شفهية للنص الذي يمكن اعتباره توافقياً للغاية. ومع ذلك، نعلم أن هناك صعوبات تتطلب المزيد من العمل، ولأجل التغلب عليها اقترحت حينئذ إمكانية استخدام إجراء عدم الاعتراض أو الموافقة الصامتة. لكنني بمجرد أن علمت بأنك دعوت إلى عقد هذه الجلسة، وسعياً إلى إيجاد مسار مشترك لجميع الهيئات الفرعية، أجلت جميع العمليات والخطوات الرامية إلى إحراز تقدم إلى أن نعقد الجلسة الحالية، ولا يمكننا القول إننا توصلنا إلى حل لجميع المشاكل، لكن بفضل حماسك سيدي الرئيس وموقفك الإيجابي وتشجيعك، أعتقد أننا حددنا على الأقل المشاكل التي نواجهها واتفقنا بصورة أو بأخرى على سبل المضي قدماً. ولذلك، فإنني أعتزم إعداد مسودة جديدة وأعممها في أقرب وقت ممكن من أجل اتباع إجراء كتابي خلال شهر تموز/يوليه، يمكنني فيه تلقي مساهمات من الوفود ومن ثم إعداد نسخة جديدة تكون هي الرابعة.

ومع ذلك، لا يزال يساورنا قدر من عدم اليقين أو بالأحرى العديد من أوجه عدم اليقين. أولاً، فيما يتعلق بمسألة "الكيفية": إذا لم نتمكن من عقد جلسات جديدة للهيئات الفرعية واضطررنا إلى مواصلة عقد جلسات مفتوحة وغير رسمية أو مشاورات ثنائية أو مشاورات بين مجموعات البلدان، فهذا تعقيد لسنا متأكدين من كيفية معالجته. كما أننا لا نعرف متى يمكننا عقد هذه الجلسات، أخذاً في الاعتبار أن المؤتمر بصدد الدخول في عطلة، وهو الوقت الذي يكون فيه للوفود الحق الكامل في الاستمتاع بعطلتها، وفي حالتي قضاء بعض الوقت مع أسرتي؛ وأن هناك جلسات أخرى تُعقد هنا وفي أماكن أخرى، مع التذكير بأن المؤتمر ليس معزولاً عن العالم؛ وأنه سيتعين علينا أيضاً التفاوض بشأن التقرير النهائي للمؤتمر. ولذلك، لسنا متأكدين أيضاً من الوقت الذي سنتمكن فيه من عقد الجلسات التي نحتاجها للمضي قدماً. وكما قلت بالأمس، فإنني شخصياً أجد صعوبة في تحديد ما إذا كان هناك اتفاق على نص ما من دون عقد جلسات كاملة ومفتوحة، لأن الجلسة غير الرسمية لا تأخذ في الاعتبار آراء الوفود غير الحاضرة. ولذلك، يحذوني الأمل في أن نتمكن من مواصلة المضي قدماً، وأن نؤكد في هذه العملية على الأقل إجراء مشتركاً، وهو السبيل للتوصل إلى اتفاق في جميع الهيئات الفرعية. وبطبيعة الحال، تتمثل أولويتي في بذل كل ما في وسعي لضمان التوصل إلى اتفاق في الهيئة الفرعية 2.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير إسبانيا، الذي كان آخر منسق للهيئات الفرعية يأخذ الكلمة.

وكما سمعتم، نواجه بعض الصعوبات. فقد عقدنا جلسة بالأمس، كما تكرر المنسق، لمحاولة التفكير في هذه المسألة. وهناك بالفعل بعض التقارب، ونود أن نستمع إلى آراء الجلسة العامة للمؤتمر بشأن سبل المضي قدماً. ومن الواضح أن جميع المنسقين يحتاجون إلى مزيد من الوقت، ولكن لم يتحدد بعد موعد لاتخاذ قرار بشأن ذلك. وبطبيعة الحال، وكما أشير إلى ذلك، تستمر الولاية حتى نهاية العام، ولكن نظراً لعدم وجود جدول زمني، يمكن أن يستمر العمل حتى كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، يجب أن نكمل تقارير الهيئات الفرعية في مرحلة ما لإتاحة الوقت للرئيس لإعداد التقرير النهائي، حيث إن هذه المهمة تقع على عاتقه. ولذلك، يجب أن ننق جميعاً على وقت لتحديد المواعيد حتى يمكننا، كما قال سفير إسبانيا، أن نجتمع ونعتمد هذه التقارير في جلسة عامة. وما زلت متفائلاً بشأن قدرتنا على تحقيق ذلك في القريب العاجل. ونتمنى حظاً سعيداً للهيئات الفرعية، التي لم تعقد بعد جلساتها النهائية، ونأمل أن نتمكن من تحقيق معجزة. وحالما نتوصل إحدى الهيئات الفرعية إلى توافق في الآراء، سيشرح ذلك الهيئات الأخرى على أن تحذو حذوها.

ولكنني أود الآن أن أسمع ردود المشاركين في الجلسة العامة. ولدي في قائمتي وفد باكستان. الكلمة لك سعادة السفير.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد باكستان، أهنيك على توليك رئاسة هذه الهيئة الهامة. ونحن واثقون من أنك ستقود المؤتمر باقتدار وكفاءة. ونؤكد لك دعمنا ومشاركتنا البناءة.

وأشكرك، سيدي الرئيس، على توضيح خطتك للجلسات العامة خلال الأسابيع المقبلة. ونرحب باقتراحك تنظيم مناقشة حول الأمن السيبراني. وهذا مجال هام يستحق الاهتمام الواجب من لدن هذا المؤتمر.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للإسهام الذي قدمه السفير يان هوانغ لعمل هذه الهيئة. وقد اعترف بحق بمهاراته الدبلوماسية والتزامه. ونرجو له كل النجاح في أنشطته المقبلة. وقد أبدى السفير هوانغ بعض الملاحظات الهامة. ويتفق وفد بلدي معه على أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد الممكن. ومع ذلك، يثير هذا البيان عدة أسئلة، مثل: ماذا تعني تعددية الأطراف؟ هل تعني الشيء نفسه للجميع؟ هل تصلح للجميع أم للبعض فقط؟ ما الذي يتطلبه الأمر لجعل تعددية الأطراف تصلح للجميع؟ كيف يمكن لهذا الحوار أن يبدأ ويسفر عن شيء نطمح إليه جميعاً - عالم أكثر أمناً وسلاماً وازدهاراً للجميع؟ ولن أسهب في الحديث عن هذه المسائل الآن، ولكنني أود أن أعود إليها في وقت ما وأرحب بإجراء مناقشة بشأنها.

سيدي الرئيس، نقدر التعليقات التي أدلى بها بشأن عمل الهيئتين الفرعيتين ونوافق على أن العمل في جميع الهيئات الفرعية ينبغي أن يُختتم في وقت مبكر. وسيواصل وفد بلدي المشاركة بنشاط وبصورة بنّاءة من أجل وضع الصيغة النهائية لجميع التقارير في أقرب وقت ممكن وبتوافق الآراء - أولاً في الهيئات الفرعية ثم في المؤتمر.

وما زلنا نعتقد أنه ينبغي أن تكون جميع الهيئات الفرعية قادرة على الاتفاق على تقارير يكون محتواها ذا مغزى وموضوعياً وشاملاً. ولتحقيق ذلك، يبقى من المهم أن تتناقش جميع الهيئات الفرعية تقاريرها بالكامل وأن تأخذ في الاعتبار جميع المواقف ذات الصلة بطريقة متوازنة. وفي حين أننا نؤيد فكرة وضع الصيغة النهائية لجميع التقارير في أقرب وقت ممكن، نرى أنه ينبغي إبداء القدر اللازم من المرونة فيما يتعلق بالوقت والجلسات غير الرسمية.

سيدي الرئيس، كما ذكرت في الأسبوع الماضي، من مصلحة كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر أن نتحلى جميعاً بالمرونة اللازمة. ومن الضروري أيضاً أن يأخذ جميع المنسقين بعين الاعتبار آراء جميع الوفود أثناء صياغة التقارير وأنشاء استكشاف طرائق التوصل إلى اتفاق بشأن التقارير بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكرك جزيل الشكر، سعادة السفير، على أمنيائك الطيبة. ويسرنا أن بإمكاننا الاعتماد على مشاركتك النشطة في عمل الهيئات الفرعية للمضي قدماً. ويتوقف كل ما تبقى عمله على النتائج التي ستحققها الهيئات الفرعية. وأعطي الكلمة الآن لكوبا.

السيد ديلغادو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل الممتاز الذي اضطلعت به في قيادة مؤتمر نزع السلاح وعلى تسليمك الرئاسة بنجاح. ولما كانت هذه المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدنا الكلمة بصفة رسمية في ظل رئاستك، أود أن أهنيك على توليك قيادة مؤتمر نزع السلاح. ويسرنا أن يتولى أحد أعضاء مجموعة الـ 21 رئاسة محفل منظومة الأمم المتحدة المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وهذا العام، بعد رئاسة ممثلين لمجموعة الـ 21 من آسيا والأمريكتين، جاء دور إخواننا وأخواتنا الأفارقة.

وقد أوضحت في خطابك الافتتاحي الأهمية التي توليها جمهورية الكونغو الديمقراطية للعمل الذي نقوم به والتزام أعلى سلطاتها بهذا العمل. ويسرنا أن نرى أنك حددت دعم العمل الموضوعي للهيئات الفرعية وإكماله بوصفهما أولوية عليا لرؤاستك. وإن التزام ومسؤولية جميع منسقي الهيئات الفرعية والإرادة السياسية للدول الأطراف في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى تقارير متوازنة تجسد مواقف الجميع وتبرز نقاط توافق الآراء هي النتيجة المرجوة والضرورية التي ينبغي تحقيقها إذا أردنا تكرار مثل هذه المساعي في المستقبل.

ويعتبر وفدنا أن من الأهمية بمكان أن تثبت الهيئات الفرعية أنها ليست مضیعة للوقت والموارد، بل هي آلية صالحة لإجراء مفاوضات شاملة بغية التوصل إلى صكوك ملزمة في إطار جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا الواسع. ومع ذلك، فإننا نعرب عن امتناننا للطريقة المهنية والمباشرة التي تناولت بها مسألة دعم منسقي الهيئات الفرعية، ونأمل أن يستجيبوا لك بنفس القدر من الالتزام.

وبعد الاجتماع الذي عُقد أمس بين الرؤساء الستة لدورة عام 2022 والرئيسة الأخيرة لدورة عام 2021 والرئيس الأول لدورة عام 2023 والمنسقين، نعتقد أن الطريق الذي يجب اتباعه أوضح بكثير ونحن على يقين من أننا سنرى نتائج ملموسة عما قريب. ونشكر المنسقين على عملهم الشاق وأكرر لك باسم جمهورية كوبا دعمنا الكامل لجهودك وما نعتقد بالفعل أنها ستكون رئاسة ممتازة ومثمرة تمتد لأربعة أسابيع كاملة.

سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع زميلنا الموقر سفير فرنسا وممثلها الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح. ونحن وإن لم نتفق دائماً على المسائل التفصيلية لجدول أعمال نزع السلاح، فإننا بلا شك نتشاطر دائماً التفاؤل في الماضي قديماً بجدول الأعمال هذا، لا سيما في الأوقات العصيبة. ولا نعتقد أن وجود الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، شرط ضروري لوجود عالم يسوده السلام. بل على العكس من ذلك، إذا كان هناك شيء أثبتته التاريخ والإحصاءات، فهو أن سباق التسلح وإنتاج أسلحة أكثر تطوراً وفتكاً يغذيان دائماً دورة العنف ويصيان في مصلحتها. ولكن التاريخ يبين أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح هذا قد سطع نوره في أحلك الأوقات، ولذا فإننا على يقين من أن زميلنا السفير هوانغ، أينما كان موقعه في المستقبل، سيكون مسروراً أن يرى مساهماته في ذلك النور. ونتمنى له ولعائلته عودة سعيدة إلى مدينة الأنوار حيث وضع الموسويون والتتويريون يوماً ما حداً لظلام العصور الوسطى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً لوفد كوبا على استحضار الأدب وعصر التتوير. وأعطي الكلمة لوفد جمهورية كوريا.

السيد كوه يونغ كول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أشارك الآخرين في تهنئتك على توليك الرئاسة. وأود أن أؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاونيه الكاملين خلال فترة ولايتك.

كما أرحب ترحيباً حاراً بمساعدة وزير الخارجية مالوري ستيفارت في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. وأقدر كثيراً ملاحظاتها بشأن موقف الولايات المتحدة من مختلف مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً على حسن النية من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الانتشار.

وأخيراً وليس آخراً، تحياتنا لزميلنا السفير الفرنسي، السيد يان هوانغ. وأعلم من خبرتي التي لا تتجاوز أربعة أشهر في مؤتمر نزع السلاح أنه جعل هذه الهيئة أكثر ثراءً وحيوية، وسيفتقده الكثير منا. وأتمنى له كامل النجاح والتوفيق.

سيدي الرئيس، ما فتننا نناقش كيفية إحراز تقدم كبير لاعتماد تقارير الهيئات الفرعية. وينبغي أن تبدأ هذه المهمة من تفسير المقرر المتعلق بأعمال المؤتمر الوارد في الوثيقة CD/2229. ويعتقد وفد بلدي أن هذا المقرر يختلف في صياغته عن المقرر الصادر في عام 2018 والوارد في الوثيقة CD/2119، وأن سابقة عام 2018 لا تكاد تكون مرجعاً موثقاً به.

وفي عام 2018، بدأ أننا واصلنا مناقشة تقارير الهيئات الفرعية في الجلسة العامة من دون التوصل إلى اتفاق كامل بشأن النص في الهيئات الفرعية، وكان ذلك ممكناً بسبب اللغة الغامضة لمقرر عام 2018. ولهذا السبب تعزز مقرر هذا العام بإضافة عبارة "توافق الآراء" مرتين في الفقرة 5، ونصها كما يلي: "أن يقدم المنسقون التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز والمتفق عليها بتوافق الآراء في الهيئات الفرعية إلى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق الرئيس، بقصد اعتمادها بتوافق الآراء". فنحن بحاجة رسمياً إلى توافقين في الآراء هذا العام.

وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نجيب على السؤال الذي طرحته زميلتنا من الولايات المتحدة في الجلسة السابقة وأثاره أيضاً السفير الإسباني اليوم: كيف يمكننا التوصل إلى توافق في الآراء في الهيئات الفرعية بعد أن ننهي جلساتنا الأربع لكل هيئة فرعية؟ وربما يمكننا مواصلة مناقشة المسائل المتبقية بعقد مشاورات كتابية أو اجتماعات ثنائية. ولكن أخشى أنه لا يحق لنا عقد جلسة غير رسمية أخرى، التي عقدناها حتى الآن لمواصلة المناقشة أو التوصل إلى توافق في الآراء، لأن ذلك يتعارض مع الولاية المنصوص عليها في المقرر الوارد في الوثيقة CD/2229، الذي حدد بوضوح أربع جلسات فقط لكل هيئة فرعية.

ولذلك، فإنني أرى أن لدينا خيارين ممكنين: إجراء عدم الاعتراض أو الموافقة الصامتة، وهو خيار يتسم بأقصى قدر من المرونة وكان فكرة مبتكرة ولكن رفضته عدة وفود، أو، ثانياً، منح ولاية إضافية رسمية للهيئات الفرعية لإجراء مزيد من المناقشات واعتماد التقارير عن طريق تنقيح المقرر الوارد في الوثيقة CD/2229. وهي مهمة بسيطة إذا اتفقنا جميعاً.

ومع ذلك، أود أن أقول إن وفد بلدي مرّن بشأن هذه المسألة ما دام التفسير لا ينتهك بوضوح نص مقرر مؤتمر نزع السلاح. وأمل أن نتّمن من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الإجرائية لتهيئة ظروف أكثر استقراراً للعمل المتبقي في الهيئات الفرعية. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنيء جمهورية الكونغو الديمقراطية على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، لقد نظمت صباح وبعد ظهر يوم أمس على التوالي اجتماعين للمنسقين الإقليميين ومنسقي الهيئات الفرعية مع مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة، إلى جانب الرئيسة الأخيرة للدورة السابقة والرئيس الأول لدورة 2023. وقد جاء هذان الاجتماعان في وقت مناسب جداً. وكما يتضح من المناقشات التي جرت للتو اليوم، فقد توصلنا إلى تقارب أكبر في الرؤية والمسار بشأن كيفية المضي قدماً في المؤتمر في هذا الوقت الحاسم من أعمال هذا العام. وتبرهن هذه الجهود تماماً على مهارتك الدبلوماسية وكفاءتك المهنية بصفتك رئيساً للمؤتمر. ونحن نقدر ذلك. كما سندعم أنا وفريقي بنشاط عملك بصفتك رئيساً للمؤتمر.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على السفير هان تاي - سونغ، ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للعمل الذي أنجزه خلال رئاسته للمؤتمر. فقد نجح في توجيه أعمال المؤتمر بقيادة عادلة ومستقرة وأرسى أسساً جيدة جداً لعملنا المقبل.

كما استمعت باهتمام إلى البيان العاطفي الذي أدلى به السفير هوانغ يان، ممثل فرنسا، ونحن نشاطره شعوره بالتردد في توديعنا. وقد عشنا مرات عديدة في حياتنا المهنية، سواء في هذا المؤتمر أو في محافل أخرى متعددة الأطراف، لحظات توديع زملائنا. وبالنسبة لأولئك الزملاء والأصدقاء الطيبين الذين أحدثوا تأثيراً كبيراً - وتركوا بصمة عميقة في عملنا، غالباً ما نقول إنه عندما نعود بعد ذلك إلى هذه الغرفة لحضور جلسة من الجلسات، سنجد أنهم قد رحلوا لكننا سنشعر أكثر بوجودهم معنا. وأعتقد أننا نودع السفير هوانغ يان بهذا النوع من الشعور. وأتمنى له كل التوفيق في الفصل التالي من حياته المهنية والشخصية.

كما استمعت باهتمام إلى أفكارك سيدي الرئيس بشأن أعمال الرئاسة. ونود أن نعرب عن دعمنا لهذه الجهود وسنشارك بنشاط في أعمال المؤتمر تحت رئاستك. ونحن أيضاً على استعداد لأن ندعم بنشاط عملك وعمل المنسقين. وبدعم منك ومن الرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة والرئيسة الأخيرة للدورة السابقة والرئيس الأول لدورة عام 2023، سيواصل المنسقون إبداء الصبر والشمولية والتواصل بنشاط مع جميع الأطراف، حتى يتمكنوا من إكمال عمل هذا العام بنجاح، وسيلتزمون بتحقيق التوازن الشامل في إعداد تقارير وقائية تجسد مواقف الأطراف، وهو ما سيرسي أساساً جيداً للمؤتمر لمواصلة عمله الموضوعي بشأن مختلف المواضيع بطريقة متينة ومطردة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير لي على كلماته الطيبة وعلى مشاركته في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإن إسهاماتك ودعمك ضروريان دائماً لنجاح عملنا.

وأعطي الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بتهنئتك على توليك مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وباسم وفد بلدي أتمنى لك كل النجاح والتوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتك. وأشكر جزيل الشكر أيضاً على تسليط الضوء على البرنامج الذي تراه أمامك. وكما ذكرت، سيخاطب وزير خارجية بلدك مؤتمر نزع السلاح في حلقة نقاش تتناول عدة مسائل أمنية في آب/أغسطس. ونحن نتطلع إلى إجراء هذه المناقشة.

وأود أيضاً أن أشكر مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة المكلفة بمكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال على تناول الكلمة اليوم ومخاطبتنا، وأيضاً على الشفافية التي أبدتها في إبراز سياسة الولايات المتحدة وعلى تسليطها الضوء على أهمية الحد من المخاطر النووية. ولقد عقلت في ذهني عبارة واحدة، وهي ما قالتها عن الخوف من التفاوض وأنه ما ينبغي لنا أن نخشى التفاوض في هذه الهيئة.

وهذا يذكرني بصديقنا السفير يان هوانغ، الذي لم يكن لديه ذلك الخوف من التفاوض. فهو رجل متميز ويعبر عن آرائه بكل شجاعة، كما فعل اليوم. وأعتبره مثلاً للزميل الذي يمكنه التعامل مع التعليمات التي يتلقاها بطريقة إبداعية للغاية، وليس من منظور ضيق. وهو شخص لطيف جداً، وربما عاطفي بعض الشيء، كما هو اليوم، لكن لديه قلب سليم، ولا يملك قلباً سليماً فقط بل فكراً سليماً أيضاً في القضايا التي طرحها. كما اضطلع بالعديد من المسؤوليات، ليس في مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل أيضاً في مسائل نزع السلاح بصفة عامة. ولذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نشكره على الدور الذي اضطلع به، والدور النشط الذي قام به، وإرادته لتقديم تنازلات والمضي قدماً بعملنا. ومن المؤكد أنه لم يكن لديه ذلك الخوف من التفاوض ومن اتخاذ خطوات إلى الأمام. وفي ظل الظروف الحالية، نعلم أنه من الصعب جداً اتخاذ خطوات إلى الأمام.

وفيما يتعلق بالهيئات الفرعية، أعتقد أن زميلنا الكوري كان محقاً في أنه ينبغي أن نحصل على ولاية جديدة لأن الدورات الرسمية الأربع للهيئات الفرعية قد استُنفدت ولم نتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن التقارير. ووفد بلدي على استعداد لمواصلة المداولات غير الرسمية. لكن المشكلة هي، كما قال زملاء آخرون، متى سنجد الوقت لذلك؟ فالعديد من الزملاء سيكونون في عطلة ابتداءً من الأسبوع المقبل، وقد لا تستطيع وفود عديدة أن تكون ممثلة في الأسابيع المقبلة. وفي آب/أغسطس، كما نعلم جميعاً، لدى الكثير منا التزامات أخرى في إطار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه إذن معضلة إلى حد ما.

وسمعت اقتراحاً يدعو إلى استخدام إجراء عدم الاعتراض أو الموافقة الصامتة؛ وسمعت اقتراحاً آخر يدعو إلى تقديم مقترحات مكتوبة. لذا فأنا أوجه إليك سيدي الرئيس السؤال التالي: كيف سنمضي قدماً، وإذا استمرت الهيئات الفرعية بطريقة تتسم بطابع رسمي أكبر، فهل تحتاج إلى ولاية للقيام بذلك؟ وعلى أساس غير رسمي، يكون الأمر بطبيعة الحال ممكناً دائماً، وإذا اغتتم المنسقون الفرصة لمواصلة العمل والمضي قدماً، فينبغي أن نفعل ذلك. لذلك إذا كانوا متفائلين وتوصلوا إلى توافق في الآراء، فينبغي أن نفعل ذلك، ولكن هناك مسألة ضيق الوقت، علينا أن نرى كيف نتعامل معها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكرك جزيلاً الشكر سعادة السفير على كلماتك الطيبة وعلى سؤالك الذي أثير في عدة مناسبات. وأعطي الكلمة الآن لوفد كوبا.

السيد ديلغادو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أعتذر سيدي الرئيس عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن هذه المرة في إطار تقاعلي وليس تقرير، وأود أن أعرض بعض الأفكار التي أعتقد أنها مهمة للتفكير الذي نحن بصدد بشأن عمل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل. وأوافق على أنه من أجل مواصلة عمل الهيئات الفرعية على النحو الحالي، سيكون من الضروري إنشاء ولاية جديدة، وأشك في أن يكون لدينا الوقت لذلك، وأعتقد، إن لم تخني الذاكرة، أننا عادة ما نستغرق وقتاً طويلاً للبت في مسائل بسيطة في مؤتمر نزع السلاح، وقد يؤدي الشروع في التفاوض بشأن ولاية جديدة أو تمديد ولاية الهيئات الفرعية إلى إهدار الكثير من الوقت ولن يقودنا بالضرورة إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، يرى وفد كوبا أن الولاية المنوطة بنا واسعة بما فيه الكفاية لكي ننهي عملنا إذا كنا حقاً نريد أن ننهي عملنا ونرغب في ذلك. وفي عام 2018، فعلنا ذلك بنفس الطريقة ولا أعتقد أن الفقرة 5 من مشروع المقرر غامضة على الإطلاق. بل أعتقد، على العكس من ذلك، أن الفقرة واضحة جداً بشأن ما يجب أن نفعله. ولعل المشكلة تكمن في الطريقة التي نفسر بها هذه الفقرة.

وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى أن الهيئات الفرعية لا تجتمع رسمياً، بل تعقد جلسات غير رسمية وفقاً للنظام الداخلي. وهذا يعني أن الفقرة 5 لا تحدد على الإطلاق الحالة التي يُعتمد فيها تقرير بالمطرفة في جلسة لهيئة فرعية أو تنص على هذه الحالة. وبعبارة أخرى، لا يمكن في جلسة غير رسمية استخدام المطرفة للموافقة على أمر معين، وذلك تحديداً لأنها جلسة غير رسمية. وهذا لا يعني أنه في جلسة من هذا النوع، لا يمكن للمنسق أن يسأل عما إذا كان هناك توافق في الآراء بشأن نص معين، وأن يعتبر أن هناك توافقاً في الآراء إذا أجابت جميع الوفود بنعم، ثم يرسل النص إليك. ولهذا السبب عارضت كوبا بصفة مباشرة إجراء عدم الاعتراض أو الموافقة الصامتة تحت إشراف منسقي الهيئات الفرعية. ويعزى ذلك إلى أن إجراء الموافقة الصامتة على نص ما يعني على وجه التحديد اتخاذ قرار رسمي، في حين أن هيئتنا الفرعية تعمل بصفة غير رسمية. وليس لذلك أي تأثير على قدرة المنسقين على اتباع الإجراءات الكتابية، أي تعميم نسخ التقرير وتلقي مقترحات مكتوبة؛ فهذه مجرد طريقة لتبادل الأفكار وليست إجراء للموافقة الصامتة كما يفهمه وفد كوبا، لأن هذا الإجراء هو بالتحديد الاعتماد الرسمي للقرار. وأعتقد أن توافق الآراء المنصوص عليه في الفقرة 5 لا يُتوصل إليه بالمطرفة ولا بإجراء الموافقة الصامتة، بل هو بالأحرى عملية تتسم بقدر أكبر من المرونة يخلص فيها المنسق إلى وجود اتفاق على مجموعة من العناصر ثم يقدم إلى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق الرئيس، مشروع تقرير لاعتماده من لدن المؤتمر، وهذا ما يجري رسمياً، بتوافق الآراء. ولا أعتقد أن أيّاً من هذا ينطوي على التباس، وأعتقد أن كل شيء واضح جداً.

ولا أعتقد أن موضوع العطلة فيه التباس أيضاً. فقد قررنا هذا العام بشأن فترة انعقاد مؤتمر نزع السلاح، ومن الواضح أنه خلال هذه الفترة ستكون هناك فترات عطلة للمؤتمر قد يكون من الصعب فيها الدعوة إلى عقد جلسة، بيد أن الأمر ليس مستحيلاً لأن تلك الجلسة قد تُعقد بحضور محدود أو حضور كامل، حسب الحالة، ولكن فترات عطلة مؤتمر نزع السلاح محددة بوضوح.

ولما كان واضحاً موعد انعقاد دورة مؤتمر نزع السلاح وانعقاد المؤتمر بالفعل، لا أعتقد أنه من العدل أن يدعي أي وفد أنه في عطلة أو أن لديه اجتماعاً آخر في نيويورك. وفي العام الماضي، لم أشارك في مجموعة من جلسات مؤتمر نزع السلاح لأنني كنت في عطلة في كوبا، لكن بما أن بعثتنا تضم ثلاثة مسؤولين فقد تعين على زميلنا المعني بمجال حقوق الإنسان أن يأتي إلى هذه القاعة ليتولى تمثيل كوبا في تلك الجلسة. وهذا يعني أن وجود الشخص في عطلة لا يعني أن بلده في عطلة من مؤتمر نزع السلاح، ووجود التزامات أخرى لا يعني أنه يمكننا تجاهل الالتزام الذي اتفقنا عليه بتوافق الآراء لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022. وأعتقد أن توضيح هذه النقاط سيهيئ بلا شك مناخاً جيداً فيما بين المنسقين لتحقيق النجاح في عملنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد كوبا، وأعطي الكلمة الآن لبلغاريا.

السيد توموف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئك على توليك مهامك وأن أؤكد لك أن وفد بلدي يدعم جهودك دعماً تاماً.

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن استعدادنا لمواصلة الجهود لاعتماد تقارير الهيئات الفرعية وعدم تحويل عملية اعتمادها ومناقشة محتواها إلى معركة إجرائية أخرى. ويمكننا أيضاً أن نؤيد العديد من النقاط الواردة في بيان زملاتنا من الولايات المتحدة. ولكن أكثر ما يمكن أن نؤيده هو ضرورة التغلب على الخوف من التفاوض والتخطيط للخطوات التالية.

وهذا يقودني إلى الجزء الثاني من بياني. وأنتهز هذه الفرصة لأشارك الآخرين في شكر السفير يان هوانغ على تقانيه في العمل وإخلاصه الصادق لمهمة نزع السلاح. وقد تعلمنا منه الكثير، شأننا في ذلك شأن الآخرين، وكان وفد بلدي محظوظاً بالتمتع بقدر حقيقي من الدبلوماسية الفرنسية أثناء تفاعله مع السفير هوانغ وفريقه في مناسبات عديدة. وعبارات الشكر والتقدير المذكورة آنفاً هي أيضاً بالنيابة عن السفير يوري ستيرك، الذي استمتع أيضاً بالعمل مع السفير هوانغ خلال المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في العام الماضي. السفير هوانغ، نشكركم من أعماق قلوبنا ونتمنى لك حظاً موفقاً في أعمالك المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد بلغاريا. وأعطي الكلمة الآن لوفد الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئك على توليك قيادة محفلنا، وأن أتمنى لك كل النجاح وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي لتضطلع بمهمة الرئاسة بنجاح خلال الأسابيع الأربعة المقبلة.

سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأدلي ببعض التعليقات.

الزملاء الموقرون، لقد استمع الوفد الروسي باهتمام إلى بيان ممثلة الولايات المتحدة، الذي تحدثت فيه عن إنجازات الولايات المتحدة في صون الأمن الدولي، بما في ذلك في المجال الذي يهمنا جميعاً هنا. وأشارت في بيانها بحق إلى الحالة الدولية المتدهورة، ولا سيما تدهور الأمن الأوروبي. بيد أنها، لسبب ما، لم تذكر في بيانها الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة. وسأكتفي بذكر السبب الرئيسي، ألا وهو تأجيج الولايات المتحدة للتوترات العالمية والإقليمية على مدى سنوات عديدة، ومحاولاتها المستمرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بوسائل منها العدوان المسلح، ومحاولاتها التي لا حصر لها لإخضاع العمليات العالمية لمصالحها الأنانية، وتحقيق هيمنة سياسية وعسكرية لا جدال فيها على منافسيها الجيوسياسيين المحتملين، وتجاهل المصالح الأمنية للدول الأخرى تجاهلاً تاماً.

وإن ادعاء ممثلي الولايات المتحدة بأن بلدهم يسعى للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز الأمن الدولي وضمان السلام المستدام هو ادعاء مشكوك فيه بشدة. وسأكتفي بذكر بضع نقاط في هذا الصدد.

فقد قُسم العالم منذ عدة عقود إلى مناطق خاضعة لمسؤولية القيادات الإقليمية للولايات المتحدة. وهذه القيادات مجهزة بأحدث الأسلحة وعلى استعداد لشن عمليات هجومية واسعة النطاق. إضافة إلى ذلك، وضعت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة خطط عمليات لاستعراض القوة في أي مكان في العالم، وما فتئت تنفذ تلك الخطط منذ أمد بعيد. ولا تزال ترسانة الولايات المتحدة تشمل منظومة "الضربة العالمية الخاطفة"، التي تتيح استخدام الصواريخ الاستراتيجية التقليدية لقصف البنية التحتية العسكرية في أي مكان في العالم. ومن الواضح أن أيّاً من هذا لا علاقة له بحماية الأراضي الوطنية للولايات المتحدة. بل هو يرمي إلى خلق تهديد مسلح دائم لفرادى الدول والمناطق والمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق نفسه، سأذكر أيضاً إمكانية نشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وإن ما يسمى بإنجازات الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، التي أدت بلا شك إلى تدهور نظام المعاهدات الدولية في هذا المجال، يجب ألا تشمل انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى فحسب، بل أيضاً انهيار معاهدة السماوات المفتوحة. وقد رفضت الولايات المتحدة في السابق تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وانسحبت من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام 1972. وهذه ليست سوى بعض المعالم البارزة في سياسة الولايات المتحدة لنزع السلاح التي وجهت ضربة قاضية للاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي والإقليمي. وهذا ناهيك عن معالم السياسة الخارجية للولايات المتحدة المرتبطة بالعدوان على جمهورية يوغوسلافيا السابقة والعراق وليبيا ونشر قوات الولايات المتحدة في سوريا بطريقة غير قانونية.

وإضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقات الدولية الرئيسية، ظلت الولايات المتحدة على مدى العقد ونصف العقد الماضيين تحبط الجهود الرامية إلى تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بوضع آلية للتحقق بموجب الاتفاقية. وبالنظر إلى ما ظهر بشأن الأنشطة البيولوجية للولايات المتحدة في أوكرانيا، يمكن القول بكل ثقة إن موقفها فيما يتعلق بإنشاء آلية للتحقق بموجب الاتفاقية تملّيه خططها لإجراء أنشطة بيولوجية عسكرية.

وأود أن أذكر بأن الولايات المتحدة، بعد انسحابها من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، سحبت فعلياً موضوع الدفاع الصاروخي من طاولة الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي، رافضة بذلك مناقشة مسألة تقديم ضمانات بأن المنظومة العالمية للدفاع الصاروخي ليست موجهة ضد روسيا. وأذكر أيضاً بالموقف غير البناء الذي تتخذه الولايات المتحدة منذ وقت طويل بشأن مسألة وضع معاهدة ملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومنذ أكثر من 15 عاماً ونحن نشهد محاولات من جانب الولايات المتحدة لا ترمي فقط إلى إحباط الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بل أيضاً إلى تشويه سمعة المبادرة الروسية - الصينية لصياغة معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. ويرتبط هذا أيضاً بمحاولات الحصول على ميزة عسكرية كبيرة على منافسيها الاستراتيجيين، سواء على الأرض أو في الفضاء.

وعلاوة على ذلك، لطالما امتلكت الولايات المتحدة قدرات مضادة للسواتل. وهذا ما أكدته الخبراء الأمريكيون أنفسهم، الذين أشاروا إلى أن الصواريخ الاعتراضية في المنظومة العالمية للدفاع الصاروخي لديها قدرات مضادة للسواتل. وتأكدت هذه القدرة عملياً بتدمير الولايات المتحدة لساتل أمريكي في مدار الأرض

بواسطة صاروخ اعتراضى في شباط/فبراير 2008. ومن ثم، فإن المبادرة الجديدة للولايات المتحدة ليست سوى غطاء لخططها الحقيقية في الفضاء، خاصة وأن الوقف الاختياري لاختبار المنظومات الحركية لا يحد بأي حال من الأحوال من اختبار أي منظومات أخرى للأسلحة المضادة للسوائل، ومنها المنظومات القائمة على مبادئ فيزيائية مختلفة.

وسأشير أيضاً إلى انتهاك الولايات المتحدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي ما يسمى بالبعثات النووية المشتركة المضطلع بها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي. وخلال هذه البعثات، تتلقى الوحدات المسلحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تدريباً على استخدام الأسلحة النووية.

كما تعمل الولايات المتحدة باستمرار على تحديث أسلحتها النووية، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، يجري إعداد وثائق جديدة للسياسة العامة تتعلق بإمكانية استخدام هذه الأسلحة النووية الحديثة. ولم نلاحظ بعد أن الولايات المتحدة تبتعد بأي شكل من الأشكال عن وثائق السياسة العامة التي وضعت في ظل إدارة دونالد ترامب. غير أن هذه الوثائق تخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، مما يمثل تهديداً حقيقياً للاستقرار الاستراتيجي والسلام الدولي.

وفيما يتعلق بالجوانب الإنسانية التي تشير إليها الولايات المتحدة بانتظام، أعتقد أن شعوب صربيا وإيران وسوريا وليبيا، التي تعاني من العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام القوة العسكرية من قبل الأمريكيين، قد يكون لديها رأي مخالف. وأود أن أذكر في هذا الصدد بحوادث مثل استخدام ذخيرة اليورانيوم المستنفذ أثناء قصف صربيا في عام 1999. وحتى يومنا هذا، لا يزال الناس يعانون من الإصابات التي سببتها لهم هذه الأسلحة ويواجهون صعوبات شديدة في علاج آثارها.

وهذه ليست سوى لمحة عامة إلى المساهمات الحقيقية التي قدمتها الولايات المتحدة في مجالات الاستقرار الدولي والأمن الدولي وصون السلم الدولي على مدى السنوات العشرين الماضية، إن لم يكن لفترة أطول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. والوفد التالي على قائمة المتكلمين هو وفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنيئكم وأهنيئ جمهورية الكونغو الديمقراطية على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين في الاضطلاع بمهامك.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية، نؤيد نهجك تأييداً تاماً، وأود أن أشكر جميع منسقي الهيئات الفرعية على عملهم. وفيما يتعلق بسبل المضي قدماً، لا يؤيد وفد بلدي إجراءات عدم الاعتراض أو الموافقة الصامتة ولا يمكنه دعم ذلك. ولا يفترض من الهيئات الفرعية أن تعتمد أي مقررات نظراً للطابع غير الرسمي لجلساتها. وحسب فهمي المتواضع، يُستخدم إجراء الموافقة الصامتة لاتخاذ المقررات. لذلك، وإذ نتطلع إلى الحصول على تقارير للهيئات الفرعية تستند إلى توافق الآراء، ما فتى وفد بلدي يعمل معك ومع جميع منسقي الهيئات الفرعية حتى تضطلع بولاياتها، وسيواصل هذا العمل بصورة بناءة.

وأود أن أختتم كلامي، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر للسفير هوانغ الذي سيغادرنا في مؤتمر نزع السلاح. وقد لا نتفق في الرأي بشأن مسائل مختلفة، ولكن جمع بيننا تعاون قائم على الاحترام والمهنية، ليس في مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل أيضاً في محافل أخرى، مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأتمنى له كل التوفيق والنجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً لوفد جمهورية إيران الإسلامية على كلماتكم الطيبة وعلى تأكيد دعمكم لعملنا. والمتكلم التالي في قائمتي هو وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وله الكلمة.

السيدة ماذر - ماركوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى سيدي الرئيس، ولكنني شعرت أن من الضروري ممارسة حق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها الاتحاد الروسي. ولكن أود أولاً أن أكرر تأكيد دعمنا لنهجك إزاء عملك في مؤتمر نزع السلاح ودعمنا للجلسة العامة التي تقترح عقدها بشأن مسائل الأمن السيبراني. وفيما يخص أيضاً مسألة الهيئات الفرعية، نحن مرنون بشأن كيفية المضي قدماً ونحن تحت تصرفك.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها وفد الاتحاد الروسي، فقد تضمنت قائمة طويلة جداً من الادعاءات ضد الولايات المتحدة، ومنها بعض الادعاءات البالية والمنافية للعقل بشأن استخدام الأسلحة البيولوجية أو تطويرها. وموقفنا من كل هذه المعلومات المضللة معروف جيداً. وأريد أيضاً أن أكرر التأكيد على أن الولايات المتحدة تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولن أخذ المزيد من وقتنا للرد على هذا الهراء.

وعلى صعيد آخر أكثر أهمية يمتزج فيه الحزن بالسرور، أود أن أضم صوتي إلى أصوات غيري ممن أعربوا عن امتنانهم للسفير هوانغ. وقد سبق أن أعربت السيدة ستيتوارت، مساعدة وزير الخارجية، عن شكر الولايات المتحدة، لذا فإنني أود أن أعرب له عن شكري الشخصي على شراكته مع وفدنا، وعلى أنه كان مثلاً يحتذى في التوجيه، وعلى خفة ظله ولطفه اللذين لا ينقدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً لوفد الولايات المتحدة. وكان آخر وفد مدرج في قائمة المتكلمين، ولا أرى أي وفد آخر يود أخذ الكلمة.

أيها الزملاء الموقرون، بعد أن تابعت المناقشة، وكما قلت من قبل، فأنا مهتم اهتماماً خاصاً بمسألة الهيئات الفرعية. ويجب أن نتفق على طريق المضي قدماً. وأعتقد أن جميع الوفود ستفق على أنه يتضح من الفقرة 5 من المقرر الوارد في الوثيقة CD/2229 أن ولاية منسقي الهيئات الفرعية لا تنتهي بانتهاء الاجتماع الرابع، بل تنتهي عندما تعد الهيئات الفرعية تقريرها لتقديمه إلى الجلسة العامة عن طريق رئيس المؤتمر. وأعتقد أن الولاية واضحة؛ يكفي فقط تنفيذها، ويتعين علينا تحديد كيفية هذا التنفيذ وتوقيته، وهو ما يتعلق مباشرة بمشكلة الجدولة. ووفقاً للجدول الزمني الذي لدي، والذي اعتمدته المؤتمر في بداية العام، سيعلق عملنا في 1 تموز/يوليه ويستأنف في 2 آب/أغسطس. وهذا يعني أن رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمؤتمر ستنتهي في نهاية هذا الأسبوع لأنه في آب/أغسطس لن تكون هناك وفود، ومن ثم لن يكون هناك عمل. ومع ذلك، عندما اعتمدنا الجدول الزمني في بداية العام، كنا نعلم أن اجتماع نيويورك سيعقد ولكننا كنا نعلم أيضاً أن عمل المؤتمر سيستمر. ولذلك أعتقد أننا سنواصل عملنا قدر الإمكان في آب/أغسطس، تمشياً مع الجدول الزمني المعتمد. وسنعمل ضمن هذه الأطر الزمنية.

ويحظى المنسقون بالدعم الكامل من الدول الأعضاء في مواصلة بناء توافق في الآراء مع البلدان التي لا تزال لديها شواغل محددة. وقد أشير إلى أن بإمكانهم استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل، منها المشاورات الثنائية أو المشاورات ضمن مجموعات صغيرة أو الجلسات غير الرسمية أو أي عملية يرونها مناسبة ومتسقة مع أعمال المؤتمر، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على أوسع نطاق وفي أقرب وقت ممكن، وتقديم التقارير التي طال انتظارها إلى الجلسة العامة للمؤتمر، عن طريق الرئيس. وكلما أسرعوا في القيام بذلك، كان ذلك أفضل، إذا أردنا أن يكون لدينا تقرير بحلول نهاية العام وأن نقول إن عملنا قد أتى أكله وإن الجهود التي بذلت لم تذهب هباء منثوراً. ولا يزال من الممكن تحقيق ذلك، ويمكننا أن نستنتج من كل ما قيل أن الوفود مرنة ومستعدة لقبول توافق الآراء، طالما أن الجميع يتحلون بالمرونة ويجد المنسقون الحوافز المناسبة.

وكان من المفترض أن نعقد جلسة عامة يوم الخميس، ولكنني أعتقد أنه سيكون من الأفضل إعطاء المنسقين الفرصة لتنظيم اجتماعات على المستوى الثنائي أو غير الرسمي بغية التوصل إلى توافق في الآراء خلال الأيام الأربعة المتبقية. ويمكنهم مواصلة القيام بذلك على المستوى الثنائي إن أمكن، حتى عن طريق المراسلة، مع التركيز على الوفود التي لا تزال لديها شواغل. وبمجرد التوصل إلى توافق في الآراء، يمكن أن تكون لدينا صيغ جديدة جاهزة لاعتمادها. وسيعتمد التقرير. وكما قلت في اجتماع الأمس، فإنني أعتبر التقارير الخمسة للهيئات الفرعية بمثابة خمس فقرات من نفس القرار. وعند التفاوض على قرار، قد نتفق على فقرة منه، من دون أن يعني ذلك أننا اعتمدنا القرار. ويمكن الموافقة على فقرة واحدة بشرط الاستشارة، ريثما يحصل الاتفاق على جميع الفقرات، مما سيسمح باعتماد القرار دفعة واحدة. ونعتقد أنه يمكن القيام بذلك في تقارير الهيئات الفرعية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء اليوم في الجلسة العامة أو في الهيئة الفرعية 3، وفي هذه الحالة يمكن عقد جلسة عامة يوم الخميس لمحاولة اعتماد تقرير الهيئة الفرعية 3 بشرط الاستشارة. وإذا لم يحصل توافق في الآراء بشأن أي من التقارير، سنتيح الوقت للمنسقين لمواصلة العمل بشأنها يومي الخميس والجمعة، قبل استئناف العمل في الجلسة العامة في آب/أغسطس، مع إجراء تقييم آخر لما حققه المنسقون في غضون ذلك.

هذا ما أردت أن أشارككم إياه. وإذا لم تكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة، سأرفع الجلسة. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.